

**الدورة السابعة عشرة للمجلس الإداري للوكالة الحضرية لطنجة : تقديم حصيلة عمل الوكالة  
لسنة 2017 وبرنامج عملها لسنة 2016**

عقدت الوكالة الحضرية لطنجة، يوم الأربعاء 03 مايو 2017، اجتماع مجلسها الإداري السابع عشر بمقر ولاية طنجة تحت رئاسة السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تم خلاله استعراض أهم منجزات هذه المؤسسة خلال سنة 2016 وكذا برنامج عملها لسنة 2017.

**1- المؤشرات الأساسية للمنجزات:**

على مستوى التخطيط الحضري والدراسات العامة، انصبت جهود الوكالة الحضرية لطنجة، خلال سنة 2016 على:

**✓ تتبع دراسات وتنفيذ وثائق التعمير.**

تم تتبع تنفيذ مقتضيات 28 وثيقة تعمرية مصادق عليها، وكذا تتبع إنجاز وتعيين 37 وثيقة أخرى، منها 12 وثيقة في طور المصادقة، ليصل العدد الإجمالي إلى 65 وثيقة.

**✓ إعداد الملفات التقنية من أجل إدراج بنايات ومواقع في لائحة التراث الثقافي الوطني.**

من أجل توفير قاعدة قانونية صلبة تضمن الحماية الدائمة لهذه البنايات التاريخية، قامت لجنة مشتركة تضم بالإضافة إلى الوكالة الحضرية، كلا من الولاية ومفتشية المباني التاريخية والوكالة الوطنية للحفاظ العقاري، بإعداد الملفات التقنية لـ 101 بناية وموقع "الكولف" من أجل إدراجها في لائحة التراث الثقافي الوطني. وبعد دراسة هذه الملفات أبدت اللجنة المركزية موافقتها على إدراج 45 بناية يوجد بعضها بالمدينة العتيقة والبعض الآخر بالواجهة البحرية ووسط المدينة. وسيتم إصدار الرأي النهائي مستقبلا حول بقية البنايات وموقع "الكولف" والبالغ عددها 56 من طرف اللجنة المركزية المعنية بعد دراسة ملفاتها التقنية.

**✓ مشروع إدراج تراث مدينة طنجة في لائحة التراث العالمي لليونسكو:**

تجسيدا لإرادة الفعاليات المحلية والوطنية من أجل حماية ورد الاعتبار للتراث الثقافي لمدينة طنجة، تم تنظيم ورشتين للتفكير في مشروع اقتراح إدراج التراث الحضري لمدينة طنجة في لائحة التراث العالمي، وقد تم تأطيرهما من طرف خبراء اليونسكو من 22 إلى 24 نونبر 2016 ومن 13 إلى 14 فبراير 2017.

على مستوى التدبير الحضري، تمكنت الوكالة الحضرية لطنجة، خلال سنة 2016، من دراسة 3177 ملفا تخص طلبات البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات، إضافة إلى 2257 ملفا تهم طلبات البناء بالأحياء ناقصة التجهيز، ليصل بذلك العدد الإجمالي للملفات المدروسة إلى 5434 ملفا.

وفي إطار تشجيع الاستثمار ، عقدت لجنة الاستثناءات أربع اجتماعات خلال سنة 2016. تمكنت من البث في 28 ملفا. حصل 61% منها على الموافقة. وتحتل مشاريع المرافق والوحدات الخدمائية صدارة الملفات الموافق عليها في إطار لجنة الاستثناءات خلال سنة 2016 بنسبة 47% ، تليها مشاريع الوحدات الصناعية والخدمات بنسبة 23% ومشاريع السكن الاجتماعي والمشاريع المخصصة لذوي الدخل المتوسط بنسبة 18% والمشاريع السياحية والإقامات السكنية بنسبة 6% كل على حدة.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المرتبطة بمراقبة البناء والتعمير، وفي إطار المهام الموكلة للوكالة الحضرية لطنجة، ساهمت هذه الوكالة خلال سنة 2016 في 99 جولة، حيث سجلت 253 مخالفة.

## 2- برنامج عمل الوكالة الحضرية

تعتزم الوكالة الحضرية لطنجة، خلال سنة 2017، إطلاق إنجاز مجموعة من العمليات نورد أهمها كما يلي :

- مواصلة تغطية المجالات الحضرية والقروية بوثائق التعمير ؛
- مواصلة الاعتناء بالعالم القروي من خلال إيلاء أولوية خاصة للدواوير والتجمعات السكانية بهدف إعادة تأهيلها على المستوى العمراني وتعزيزها بالمرافق الأساسية وتجهيزات القرب، كي لا يكون هناك تباين بين وتيرة التنمية الاقتصادية المتسارعة بفضل المشاريع المهيكلية الكبرى من جهة، والتهيئة المجالية من جهة ثانية ؛
- المساهمة الفعالة في تجسيد البرامج المقترحة ضمن مشروع طنجة الكبرى ؛
- المساهمة في تأهيل واستوائية المجالات الترابية الحضرية منها والقروية عبر إعداد دراسات التقويم والإدماج الحضري للأحياء ناقصة التجهيز ؛
- ترسيخ مقتضيات المرسوم رقم 02/13-424 بتاريخ 24 مايو 2013 المصادق بموجب على ضابط العام للبناء ؛
- إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة وتسليم طلبات الرخص ورخص السكنى وشواهد المطابقة؛
- وضع نظام هيكلية جديد يتلاءم مع المهام الحقيقية للوكالة مع الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات التي تعرفها القوانين المنظمة للتعمير ؛
- تحسين ظروف العمل ؛
- استكمال وضع سياسة لسلامة النظام المعلوماتي للوكالة الحضرية لطنجة؛
- إبداع حلول مناسبة للإكراهات ذات الصلة بالأرشفيف المادي والإلكتروني لوثائق ومعطيات الوكالة الحضرية.